جدل الفلسطينيين وأزماتهم المستعصية

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

في الجدالات الدائرة منذ سنوات بين الفلسطينيين المشتغلين في الشأن العام، أو في شؤون العمل الوطني، أضحت مسألة الانقسام، بين كياني السلطة في الضفة وغزة، أو بين حركتي فتح وحماس، وكأنها أساس الأزمة الوطنية الفلسطينية، في حين أن تلك الأزمة سابقة على الانقسام، الذي حصل في العام 2007، ما يعني أن التوجه نحو المصالحة والوحدة، على أهميتهما، لا يعني انتهاء تلك الأزمة، بقدر ما يعني التخفيف من تداعياتها وتأثيراتها الداخلية.

أيضا، بعد استعصاء عملية الوحدة، وإخفاق مختلف المحاولات لإنهاء الانقسام بعد توافقات حركتي فتح وحماس في مكة والدوحة وصنعاء وغزة والقاهرة، ذهب البعض إلى اعتبار أن المخرج من الأزمة المذكورة يكمن في التوجه نحو تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، وحتى إلى انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث أمكن ذلك، لتجديد الشرعيات الفلسطينية، ولإعادة تفعيل الأطر الوطنية الجمعية، وتعيين التوازنات الجديدة في الحقل السياسي الفلسطيني. إلا أن هذا التحليل يحتاج بدوره إلى تفحص، ذلك أن التجربة بيّنت أن الانتخابات، رغم أهميتها الحاسمة في رسم التوازنات الناشئة والخضوع لإرادة الشعب، لا تكفي لوحدها لتحقيق الغرض المفترض، وهو ما أكدته التجربة الفلسطينية ذاتها، في نتائج انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، كما شهدنا، إذ أن فتح لم تسلم بنتائج تلك الانتخابات، وحماس ذهبت نحو استخدام القوة لفرض ذاتها كقوة أحادية في قطاع غزة عام 2007، ما نجم عنه انقسام النظام الفلسطيني، ومفاقمة الأزمة الوطنية الفلسطينية، بمعنى أن الانتخابات وهي ممر ضروري بحاجة إلى توافقات ومناخات تفضي إلى النتيجة المتوخاة منها، لا العكس.

بيد أن تلويح الإدارة الأميركية بما يسمى "صفقة القرن"، وترجمتها عمليا بالاعتراف الأميركي بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، ومحاولتها تصفية قضية اللاجئين، وسكوتها عن الأنشطة الاستيطانية، وتجميدها أنشطة منظمة التحرير، وانصرافها عن دورها في رعاية عملية التسوية، كل تلك التطورات الخطيرة دفعت قطاعا واسعا من الفلسطينيين المهتمين والمعنيين باعتبار أن "صفقة القرن" تلك هي بمثابة أهم تحدّ يواجه الشعب الفلسطيني وقضيته وحركته الوطنية، وكأن الوضع الفلسطيني كان قبل التلويح بتلك الصفقة أو تلك الإجراءات، على ما يرام، أو كأن القدس لم تكن تحت الاحتلال، أو تحت السيطرة الإسرائيلية، وتبعا لذلك بات يجري الحديث باعتبار أن من موجبات مواجهة تلك الصفقة – الخطة استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، أي توحيد السلطتين، رغم معرفة أن السلطة الفلسطينية هي نتاج اتفاق أوسلو للعام 1993، أي أنها واحدة من أهم أسباب تآزم العملية الوطنية الفلسطينية، نتيجة تحول الكيانات الفلسطينية (المنظمة والفصائل) من كونها حركة تحرر وطني لشعب فلسطين، إلى سلطة في جزء من الأرض لجزء من الشعب مع جزء من حقوق، ومع ملاحظة أن تلك السلطة لم تقم على أساس انتهاء الاحتلال، وإنما في ظل الاحتلال.

القصد مما تقدّم التأكيد بأن التحول غير الطبيعي الحاصل من حركة تحرر إلى سلطة تحت الاحتلال، مع كل ما يتبع ذلك من تغييرات في المفاهيم والكيانات وأشكال العمل هو الأساس في تشكل الأزمة الوطنية الفلسطينية، علما أن تلك الأزمة هي نتاج عوامل أخرى أيضا، أهمها افتقاد الفلسطينيين إلى إقليم موحد، وخضوعهم لأنظمة سياسية وقانونية متباينة ومختلفة، الأمر الذي يخلق مصالح وأولويات مختلفة أيضا، وبين كل تجمع فلسطيني وآخر، في الداخل والخارج، يأتي ضمن ذلك افتقاد تلك الحركة للمأسسة والعلاقات الديمقراطية، ناهيك أن الأزمة ناجمة أيضا عن الفجوة بين الفلسطينيين وإسرائيل في موازين القوى وفي القدرة على استثمار العوامل الإقليمية والدولية، المنحازة لإسرائيل أصلا.

تبعا لذلك الأزمة الوطنية الفلسطينية، هي أكبر وأشمل وأعقد من كل ما تقدم، أي إنها أزمة كيانات استهلكت وتقادمت وتكلست، ولم يعد لديها ما تقدمه على صعيد الأفكار وأشكال العمل والتنظيم، وهي أزمة إخفاق كل الخيارات التي انتهجت طوال نصف قرن، من المقاومة المسلحة إلى التسوية، ومن الانتفاضة إلى المفاوضة، ومن المنظمة إلى السلطة إلى الفصائل.

الفكرة أنه من دون القطيعة مع كل ذلك ستبقى الأزمة الفلسطينية تعيد إنتاج ذاتها، وستبقى الحركة الوطنية الفلسطينية تراوح مكانها. هكذا ومع أهمية الاستنتاج السابق إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن مشكلة البدائل في العمل الوطني الفلسطيني بالغة التعقيد، ولا توجد هندسة معينة، أو وصفات ناجزة لها، لعدة أسباب. أولها أن الشعب الفلسطيني مشتت ومجزأ ويفتقد لإقليم موحد. ثانيا أن الحركة الوطنية الفلسطينية السائدة ترتهن للعون الخارجي، أي أنها لا تعيش على شعبها، بل جزء كبير من شعبها يعيش على العوائد المتأتية من الخارج، والحديث يدور عن ربع مليون موظف أو متفرغ في المنظمة والسلطة والفصائل مع عوائلهم، وهذا أمر بات يشكل قيدا على العمل الوطني، وعائقا أمام أي محاولات للتطوير. ثالثا أن واضح أن الحركة الوطنية الفلسطينية تواجه تحديات عديدة وخطيرة، منها العضوي والخارجي، الناجم عن موازين القوى والمعطيات العربية والدولية، ومنها الداخلي، أو الذاتي، الناجم عن قصور في الإدارة والقيادة، وواضح أن هذه الحركة بحاجة إلى وقفة مراجعة نقدية وتأسيسية جديدة، تركز على ما يمكنها عمله، على الأقل على الصعيد الذاتي، وتخفف من مخاطر أو من تبعات التحديات الخارجية، وهو الأمر الذي ظلت تلك الحركة عاجزة عنه، أو متهربة منه.

هل يستقيل الرؤساء العراقيون احتجاجا؟

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

صواريخ باليستية إيرانية في العراق، والحكومة العراقية آخر من يعلم.

ضربات جوية بطائرات مسيرة، والحكومة العراقية آخر من يعلم.

الخارجية الإيرانية تعلن قرار دمج الحشد الشعبي بالجيش العراقي، والحكومة العراقية آخر من يعلم.

نوري المالكي يعلن أن الدفاع عن إيران واجب مقدس، والحكومة العراقية آخر من يعلم.

فالح الفياض، مستشار الأمن القومي العراقي يقول إننا نقف مع إيران في مواجهة الحصار، والحكومة العراقية آخر من يعلم.

أبومهدي المهندس القائد الأوحد للحشد الشعبي يؤكد أنه جندي تحت إمرة قاسم سليماني، والحكومة العراقية آخر من يعلم.

محافظ صلاح الدين السابق، أحمد الجبوري، يعلن على شاشات التلفزيون أن "أميركا تريد من إيران أن لا تتدخل بالشأن المحلي العراقي، وهذا الأمر نرفضه كتحالف محور، وأن الأمر كله عبارة عن استهداف لمشاريعنا العراقية الداعمة لإيران"، والحكومة العراقية آخر من يعلم أيضا.

إن هذا كله، وغيرَه الكثير، يحدث في الدولة العراقية ذات السيادة والقرار المستقل والرؤساءُ الثلاثة باقون في قصورهم، وساكتون، ولا يستقيلون.

فبغض النظر عن الجهة التي قامت بضرب معسكر الشهداء في صلاح الدين، وعن الدوافع التي جعلتها تنفذ الضربة، فإن الرصاص الذي أطلقته الطائرة المسيرة على "مجاهدي" الحرس الثوري وحزب الله والحشد الشعبي كان أول الذين اخترق صدورهم وجرح كبرياءهم ومرغ هيبة مناصبهم بالأسوأ من التراب، هم الرؤساء الثلاثة الذين يُفترض فيهم أنهم عراقيون، وأنهم وطنيون لا يقبلون أي مساس بالسيادة الوطنية من قبل أي جهة خارجية، وبأي عذر كان.

والحقيقية أن الشعب العراقي، وشعوبَ الدول المجاورة، وشعوبا أخرى عديدة في الكرة الأرضية توقعت أن يسارع الرؤساء الثلاثة إلى إعلان استقالاتهم الفورية احتجاجا على ما تفعله إيران بدولتهم وشعبهم، وخصوصا تصميمَها على الزج بالشعب العراقي في حربٍ لن تعود عليه إلا بمزيد من المصائب والخراب، وهو الذي ليس له فيها ناقة ولا جمل.

وسواء رضُوا أو لم يرضُوا فإنهم، بعد ضربة معسكر الشهداء في صلاح الدين، لم يعودوا رؤساء، ولا وطنيين في نظر الشعب العراقي والعربي والعالم، بل أثبتوا بسكوتهم عن هذه الفضيحة، أنهم موظفون مستأجرون فقط لتنفيذ ما يطلبُه منهم السيد الإيراني ووكلاؤه وخدمُه المحليون، وهم ساكتون ولا يستقيلون. وزيادة على ذلك أنهم ربطوا مصيرهم بمصير النظام الإيراني، حتى وهم يرونه في أسوأ حالاته يقترب من يوم القصاص الكبير.

فلا حاجة لنا هنا لتكرار القول بأن النظام الحاكم في إيران، أصبح يتصرف بقلة صبر وعصبية وعناد. وهذا بالضبط، ما فعلته قبله في آخر أيامها أنظمةٌ ديكتاتورية متخلفة، فذاقت المر وأصبحت في ذمة التاريخ.

فدون شك إن اعتمادَه سياسةَ التحرشات الصغيرة الخائبة الفاشلة دليلُ ضعفه وتهافته وقلة عقله وتدبيره، وإشارةٌ إلى أنه مختنق، فلماذا هم مختنقون معه، وساكتون ولا يستقيلون؟

نعم إن الرئيس دونالد ترامب يحاول أن يكتفي بالعقوبات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ويتجنب، قدر المستطاع، تورطه في أي حرب في الخليج العربي، خوفا مما لا يمكن التنبؤ به من نتائجها السيئة المحتملة.

ولكن إذا تمادى النظام الإيراني في استفزازاته، وارتكب، عمدا أو مصادفة، خطيئةً ترقى إلى مرتبة المساس بالهيبة القومية الأميركية فإن ترامب سيفقد معجبيه، وسوف تتحول قوته الحالية إلى ضعف، وسيمنح ذلك خصومَه الديمقراطيين الخنجرَ الذي يذبحونه به، فقط إن هو لم يكن عند حسن ظن مواطنيه، وإن تقاعس عن الثأر لكرامة الدولة العظمى، وإن لم ينفذ تهديداته التي كرر فيها القول بأن "الحرب ستكون النهاية الرسمية لإيران".

ولكن جميع الدلائل في أميركا، تخبرنا بأن الذي يزيد من معجبيه، والذي يحرج خصومه الديمقراطيين هو صبرُه ونفَسُه الطويل وتجنبُه التصرف بطيش، كما فعل قبله رؤساء آخرون، ونجاحُه في استمالة حكومات أخرى متضررة من الحماقات الإيرانية، مع استمراره في سياسة الذبح البطيء.

وخلاصة الخلاصة أن النظام الإيراني، مهما تبختر وتجبر، آيل للسقوط، فهل يسارع الرؤساء الثلاثة إلى القفز من السفينة الماضية إلى الغرق في مياه الخليج؟

في صياغة الخطاب السياسي الفلسطيني

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

هناك بعض الأسباب التي من شأنها أن تجعل نقدنا للأداء السياسي الفلسطيني، على جانبي معادلة الانقسام، يؤخذ على غير محمله، وكأنه يعادل موضوعياً الذم والهجاء. وهذه الأسباب ناشئة عن تراكمات سلبية في المشهد الفلسطيني، وعن السيكولوجيا التي صنعتها المرحلة الطويلة من الانقسام. لكن السؤال هو: كيف يمكن تصويب الخطاب السياسي الفلسطيني، ما لم يكن هناك نقد موضوعي، وما لم يستفد الطرف المعني به، من أفكاره وحيثياته؟

عندما يتعلق الأمر بخطاب حركة حماس، نبدأ بسؤال افتتاحي: هل تريد حماس تسوية تؤمّن الحد الأقصى من الممكن الذي تُقر بضرورته ومشروعيته الأطراف التي يُفترض أنها ثابتة على دعمها لعملية سلمية وفق المرجعيات الدولية؟ أم أنها لا تريد؟ إن كانت تريد، فسيكون لهذه الإرادة خطابها الملائم، وسيصبح هذا الخطاب قوياً وفاضحاً لإسرائيل التي لا تريد تسوية ولو بالحد الأدنى الذي لن يقبل به الفلسطينيون؟ وإن كانت لا تريد وتميل إلى اعتماد خطاب الأمنيات القصوى، فإن الموقف سيكون مليئاً بالثغرات على مستويي وقائع المواجهة ووقائع السياسة الإقليمية والدولية.

لكن الواضح حتى الآن– للأسف– أن حماس تريد وفي الوقت نفسه لا تريد، وفي كل نقطة من نطقها السياسي، يكون في خطابها شقان، واحد للخارج وآخر للداخل. أي شق لاسترضاء الآخرين، وشق آخر لاسترضاء الموالين الذين صنعت هي بنفسها ثقافتهم. إن مثل هذا التناقض لن يخدم المقاومة ولا السياسة، وإنما يضر بهما، بل إنه– بسبب طبيعته الحائرة– هو الذي يفسح مجالاً لعنصر قيادي من حماس، كفتحي حماد، لكي يطلق العنان لتخيلاته ورعوده اللفظية. فهو في الأساس غير ملوم وحده!

إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، تحدث السبت، على افتراض أنه يطرح سياسة، عبر منصة لجمعية إعلامية فلسطينية في إسطنبول. والرجل يعرف أن التصريحات تُنقل إلى العالم، وأن وسائل الإعلام تنتظر كلاماً محدداً حتى لو لم يكن يتسم بالمنطق. فاللامنطق عند وسائل الإعلام، جدير بالعرض أيضاً، وهو يُعرض لكي يؤخذ حجة على صاحبه.

خُطب السياسة محكومة بمعطيات الواقع، ومن أراد أن يشتغل في السياسة ينبغي أن يأخذ بالعناصر الملائمة لصياغة خطابها، وإلا فلا حرج عليه إن ظل يتحدث براحته

الرجل يقول إنه لا يعارض قيام دولة فلسطينية، بمعنى أن الأساس هو أن مثل هذه الدولة دون الأمنيات، وهذا صحيح. لكننا في وضع باتت فيه الدولة المرجوّة، مرفوضة أميركيا وإسرائيليا ويصعب التحصل عليها وهذا يتطلب خطاباً سياسياً يستفيد من عنجهية الصهيونية. ثم إن الدولة لن تتحقق بغير وحدة الفلسطينيين ومثابرتهم على توفير شروط القوة السياسية لأنفسهم. لذا فإن هذه الحقيقة الأخيرة، تصلح أساساً لصياغة الخطاب الفلسطيني، وللحديث عن طلب الدولة باعتبارها حقاً تكفله المقررات الدولية، وأساساً للاستفاضة في الحديث عن طبيعة هذه الدولة، وعن شروط ما يُسمى "السلام" الذي يأنف بطبيعته النزعة العنصرية، ويفتح المجال للتوسع في شرح متطلباته على الأصعدة الحقوقية للناس في الممتلكات، وفي حركة التنقل وفي تحديد خياراته الاقتصادية، والانفتاح على المجتمع الفلسطيني الباقي على أرض وطنه التاريخي.

خُطب الجمعة نصوص مفتوحة على كل الآمال على الأرض والآمال في السماء، أما خُطب السياسة، فإنها محكومة بمعطيات الواقع، ومن أراد أن يشتغل في السياسة ينبغي أن يأخذ بالعناصر الملائمة لصياغة خطابها، وإلا فلا حرج عليه إن ظل يتحدث براحته، من غير موقع السياسة وفي قلب مربع الأيديولوجيا.

الرجل يقول "في هذا الإطار المرحلي، إن حركة حماس، لا تعارض إقامة دولة على حدود العام 1967، لكننا متمسكون بعدم الاعتراف بالاحتلال على بقية الأراضي الفلسطينية". وهنا، يتبدى التركيز على الجانب المرحلي، وفي بطنه وعد بمراحل أخرى، وهذا في حاجة إلى الشرح.

فمن جهة، لن تقوم دولة فلسطينية، حتى ولو ضغطت أميركا لكي تقوم، ما لم تكن هناك تسوية، تُنهي متطلبات كل طرف من الطرف الآخر. ولن تتحقق التسوية، ما لم يعترف الطرفان الرسميان، كلٌ بالآخر، ليس فقط من حيث كونه موجوداً، وإنما كذلك من حيث كونه يعترف بحقه في الوجود، حتى وإن كان الطرف الإسرائيلي غير صاحب حق تاريخي في الوجود. فالتسويات بين الأطراف لا تتحقق بالمراسلة. وفي ضوء هذه الحقيقة، يتوجب علينا أن نعمل للاستفادة من مواقف الطرف العنصري الرافض للمفاوضات الجدية، والرافض للانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 والاستفادة أيضاً من رفض العالم للاستيطان في هذه الأراضي التي احتلتها إسرائيل بالقوة، والتركيز على عنجهية اليمين العنصري الحاكم الذي لا يطيق فكرة التسوية. فهذا هو سياقنا الآن. عندئذ نظل في موقع القوة السياسية حتى ينكسر موقف الطرف الإمبريالي الصهيوني الأصولي المتعنت.

أما دق الطبول والاكتفاء بعبارات فضفاضة، مثل إننا لا نعارض قيام دولة فلسطينية، فإن أي إعلامي متدرب سيسألنا "عن أية أية دولة بالضبط تتحدثون، وكيف تقوم؟"

صحيح إن هناك وقعاً مؤلماً لكلمة "التخلي" أي الكف عن المطالبة بسائر أراضي وطننا التاريخي. لكننا في الواقع لم نتخلَ عن شيء، وإنما انتزعت فلسطين منا، بأفاعيل إمبراطورية استعمارية يحكمها صهيونيون، انقضّت على شعب صغير وبلد وقع تحت انتدابها ووصايتها، فعملت بكل جبروت ووحشية، لتمكين الحركة الصهيونية المسلحة من انتزاع أرضنا وتشريد شعبنا بالإرهاب، وهذا أمر يتطلب عملية تاريخية طويلة، يخشاها الصهيونيون وبسببها يرفضون التسوية، لأنها حضارية وديموغرافية من شأنها التخفيف من نتائج الاستلاب، في حال تحققت الدولة وانفتحت الأبواب، وترسخت الثقافة الوطنية بدل التشكي العاطفي!

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk